



الأدلة الجلية

في هدم وثن الديمقراطية

100 دليل في بطلان الانتخابات وكفر البرلمانات



أبن الماضي

١٤٤٦ هـ
٢٠٢٥ م

الفهرس

1.....	المقدمة
3.....	تعريف الديمقراطية
4.....	الأدلة على كفر الديمقراطية
4.....	فصل في التشريع
7.....	فصل في الحكم
13.....	فصل في بعض شبهات القوم والرد عليها
13.....	الشبهة: المشاركة في الانتخابات من أجل أخف الضررين، أو تحقيق مصلحة
16.....	الشبهة: قياس المشاركة في الانتخابات على أكل لحم الخنزير عند الضرورة
20.....	الشبهة: كفر دون كفر
25.....	الشبهة: دخول يوسف عليه السلام في حكومة ملك مصر رغم حكمه بغير ما أنزل الله
32.....	الشبهة: النجاشي وحكمه بغير ما أنزل الله
37.....	الشبهة: دعاء الصحابة للنجاشي(وهو كافر) بالنصر على عدوه
40.....	نصيحة
41.....	-أخيرا: التقليد الأعمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{لَيْنٌ أَشْرَكَتْ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}

الحمد لله مُعز من أطاعه، مُذل من عصاه، ثم الحمد لله الذي أتمّ لنا الدين، وجعل لنا في كل زمان طائفة ظاهرة على الحق، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم.

والصلاة والسلام على من بُعث بالتوحيد نبينا محمد ﷺ، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وترك أمته على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعده إلا هالك. وبعد:

التشريع حق لله وحده، والحكم عبادة، ودخول المجالس التشريعية شرك أكبر وكذلك تنصيبهم

مقدمة:

فإن من أعظم ما ابتليت به أمة الإسلام في هذا الزمان: كثرة الفتن، وتزيين الباطل بلباس الحق، حتى اختلطت المفاهيم، وقُلَّ من يزن الأمور بميزان التوحيد والسنة. ومن أخطر تلك الفتن: فتنة "الديمقراطية" وما يتبعها من المشاركة في انتخابات المجالس التشريعية، حيث تُنسب فيها خصائص من خصائص ربوبية الله تعالى للبشر، كالحكم والتشريع.

وقد غفل كثير من الناس أو تغافلوا عن أن المشاركة في هذه المجالس، ليست مجرد مخالفة أو معصية، بل هي في حقيقتها شرك أكبر مخرج من الملة، لما فيها من منازعة لله في أعظم خصائصه، وهي التشريع، وصرف عبادة الحكم والتحاكم لغيره سبحانه.

وذلك لأن وظيفة البرلمانات اليوم – في كل الأنظمة الديمقراطية – هي سنّ القوانين وفق مبدأ الأغلبية، دون اعتبار لشرع الله. والنائب المنتخب يُشرّع من دون الله، وهذا من أعظم أنواع الكفر، لأنه ينازع الله في حق من حقوقه وهي التشريع. ومن انتخبه فقد أنابه وفوّضه، وكان سبباً مباشراً في هذا الشرك (في الحكم)، وكما تقرر في **القاعدة الشرعية: "المتسبب له حكم المباشرة إذا شاركه في العمل، والردء له حكم المباشرة"** وبما أن وجود النائب متوقف على تصويت الناخب، فإن الناخب يكون شريكاً له في هذا الفعل، فيقع في الشرك نفسه، لأنه هوا من نصب المشرّعين الذين يحلّون الحرام ويحرّمون الحلال، فقد اتخذهم أرباباً من دون الله، علم بذلك أو جهل.

وانطلاقاً من هذا الخطر العظيم، رأيت من الواجب أن أضع بين يدي القارئ الكريم هذا الكتاب، تذكيراً بخطورة المسألة، وبياناً لحقيقتها، وكشفاً للشبهات التي استند إليها من سوّغوا للانتخابات الديمقراطية. معتمداً في هذا الكتاب على نصوص الوحيين، وفهم السلف الصالح، وأقوال العلماء الراسخين، خاصة من المعاصرين الذين يُحتجّ بكلامهم عند خُصومنا. وقد حرصتُ على نقل الأقوال الصريحة، والتعليق عليها حيث لزم، مع بيان أبرز شبهات القوم، وتوضيح وجوه الخطأ والالتباس والرد عليها بفهم العلماء مع إبراز ما يوافق كلامهم من الأدلة الشرعية، ليظهر للقارئ بوضوح إن ما يُمارَس اليوم تحت مسمى الانتخابات الديمقراطية، لا يخرج عن كونه شركاً صريحاً بالله تعالى.

أما تسمية الانتخاب تصويماً لا يغير من حقيقتها، فإن العبرة بالحقائق والمعاني لا بالأسماء والمباني، وما هذا إلا من تزيين الشيطان ليظهر الباطل المحرم في صورة الحق الجائز، مثال ما ذكره ابن القيم رحمه الله: **(ومن أنواع الشرك سجود المريد للشيخ، فإنه شرك من الساجد والمسجود له، والعجب أنهم يقولون ليس سجوداً، وإنما وضع الرأس قدام الشيخ احتراماً وتواضعاً، فيقال لهؤلاء: ولو سميتوه ما سميتوه، فحقيقة السجود وضع الرأس لمن يُسجد له، وكذلك السجود للصنم، وللشمس، وللنجم، وللحجر، كله وضع الرأس قدامه)**

فكذلك يُقال لأهل الديمقراطية: لو سميتم الانتخابات بأي اسم شئتم، فحقيقتها هي اختيار مشرّعين من دون الله تعالى، بناءً على الدستور الوضعي.

وعلى هذا، إليك أخي المسلم البيان - سائلاً المولى تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، نافعاً لعباده، وأن لا يجعل فيه رياءً ولا سمعة، فما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان. ولا تتسوني من صالح دعائكم. أخوكم / العبد الفقير، الراجي عفو ربه - ابن الماضي.

تعريف الديمقراطية

تعريف الديمقراطية لغةً: تُعتبر كلمة الديمقراطية (بالإنجليزية: *Democracy*) كلمة يونانية تتكوّن من مقطعين: المقطع الأول (*Demos*) ويعني "الناس" أو "الشعب"، والمقطع الثاني (*kratein*) ويعني "الحكم". وبذلك، يشير مفهوم الديمقراطية لغةً إلى "حكم الشعب" أو "حكم الأغلبية".

تعريف الديمقراطية اصطلاحاً: هذا المصطلح يوناني الأصل، ويعود إلى أمةٍ لا تعترف بالشرائع السماوية ولا تؤمن بها، حيث يقوم نظامها على أن التشريع والحاكمة يصدران من البشر، إذ لا وحي ولا شرائع ولا إله حاكم في نظامهم

فالذي يفهم الديمقراطية على أنها مجرد أسلوب لاختيار الحاكم وحسب، فهو جاهل بها جهلاً مطبقاً؛ إذ إنها نظام حكم يقوم على أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وفق تشريعات يضعها من عند نفسه. كما تقوم على أربع حريات معروفة: حرية المفاهيم، والقناعات، والممارسات، والأديان، وهي حريات لا يقرها الإسلام، بل يرفضها رفضاً قاطعاً، ويعدّ اعتناقها والإيمان بها كفرًا مخرجًا من ملة الإسلام، إذ إن الحكم في الإسلام لله ولرسوله، ولو خالف ذلك أهواء الناس ورغباتهم وقناعاتهم.

ومما هو معلوم أن الإسلام يعني: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، واجتتاب نواهيه.

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي بعد تعقيبه على الآيات [114 - 117 من سورة الأنعام:]: (هذه الآيات وما في معناها تدمغ بالبطلان نوع الحكم الذي يخدعون به الناس ويسمونهم "الديمقراطية"، إذ هي حكم الأكثرية الموسومة بالضلال، هي حكم الدهماء والغوغاء) كتاب حكم الجاهلية ص30

الأدلة على كفر الديمقراطية

فصل في التشريع

أولاً: في الديمقراطية، يكون التشريع حقاً للبرلمانيين أو المشرّعين الذين نصبهم الناخبون. أما في الإسلام، فالتشريع حقٌّ مطلقٌ لله، لا يُشرك فيه أحد.

والتَّشْرِيعُ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنْ خَصَائِصِ رَبُّوبِيَّتِهِ، وَمَنْ نَازَعَهُ فِيهَا فَقَدْ كَفَرَ، وَالَّذِي يَنْصَبُ الْمَنَازِعَ لِلَّهِ، فَلَهُ حُكْمُهُ، وَاللَّهُ هُوَ ((الشارع)) وَهُوَ ((المُشَرِّع)) وَلَيْسَا هُمَا مِنْ أَسْمَائِهِ سُبْحَانَهُ.

الدليل من الكتاب: قوله تعالى: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ...} [الشورى: ١٣]

قال تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}

وفي تفسيرها قال السعدي: (يخبر تعالى أن المشركين اتخذوا شركاء يوالونهم ويشتركون هم وإياهم في الكفر وأعماله، من شياطين الإنس، الدعاة إلى الكفر {شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} من الشرك والبدع، وتحريم ما أحل الله، وتحليل ما حرم الله ونحو ذلك مما اقتضته أهواؤهم. مع أن الدين لا يكون إلا ما شرعه الله تعالى، ليعبدوا به العباد ويتقربوا به إليه)

وفي تفسيرها قال ابن كثير: (أي: هم لا يتبعون ما شرع الله لك من الدين القويم ، بل يتبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجن والإنس ، من تحريم ما حرموا عليهم ، من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ، وتحليل الميتة والدم والقمار ، إلى نحو ذلك من الضلالات والجهالة الباطلة ، التي كانوا قد اخترعوها في جاهليتهم ، من التحليل والتحریم ، والعبادات الباطلة ، والأقوال الفاسدة.) [تفسير ابن كثير 545/6]

وفي تفسيرها قال القرطبي: (فهل لهم آلهة شرعوا لهم الشرك الذي لم يأذن به الله؟ وإذا استحال هذا فالله لم يشرع الشرك، فمن أين يدينون به . فالآية الكريمة تتكرر عليهم شركهم بأبلغ أسلوب، وتؤنبهم على جهالتهم حيث أشركوا بالله تبارك وتعالى:- دون أن يكون عندهم دليل أو ما يشبه الدليل على صحة ما وقعوا فيه من باطل.) [تفسير القرطبي 19/16]

أقول: إن كلام القرطبي وسائر العلماء يبدو وكأنهم يحدثوننا عن المشرّعين والناخبين الذين جعلوهم أرباباً من دون الله، لما صرفوه لهم من خاصية من خصائصه في التحليل والتحریم وتشريع هذه القوانين.

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي: (وذلك واضح في أن غير الله لا يتصف بصفات التحليل ولا التحريم ولما كان التشريع وجميع الأحكام، شرعية كانت أو كونية قدرية، من خصائص الربوبية، كما دلت عليه الآيات المذكورة كان كل من اتبع تشريعاً غير تشريع الله قد اتخذ ذلك المشرّع رباً، وأشركه مع الله) [أضواء البيان 180/7]

أقول: وهذا بيّن في عدم جواز الانتخابات، لأن انتخاب المرشحين يعني تمكينهم من منازعة الله في صفة من صفاته وعبادة خاصة به. فلولاً المصوّتون، لما نُصّب هؤلاء الأرباب (النواب)، ولما أصبحوا مصدرًا للتحليل والتحریم، ومن ساهم في تنصيبهم كان له حكمهم.!

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: (والإيجاب والتحریم ليس إلا لله ولرسوله، فمن عاقب على فعل أو ترك بغير أمر الله ورسوله وشرع ذلك ديناً فقد جعل لله نداً ولرسوله نظيراً بمنزلة المشركين الذين جعلوا لله نداً أو بمنزلة المرتدين الذين آمنوا بمسيلمة الكذاب وهو ممن قيل فيه: {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله} [الفتاوى الكبرى 339/6])

أقول: هنا يوضح شيخ الإسلام أن التحليل والتحریم من خصائص الله وحده، ومن يشرع قانوناً يخالف شرع الله فقد جعل لله نداً. وكأن شيخ الإسلام يتحدث عن المشرعين في البرلمانات، حيث إنهم يحللون ويحرمون وفق أهوائهم، ومن منحهم صوته في الانتخابات فهو شريك لهم في الحكم، إذ لولاه لما أصبحوا في هذا الموضع مشرعين أرباباً.

قال الشيخ صالح آل الشيخ: (المُشرِّع، وَمَنْ أطاعه في جعل الحلال حراماً، والحرام حلالاً، ومُنَاقِضَةً لشرع الله؛ هذا كافر. وَمَنْ أطاعه في ذلك؛ فقد اتخذ رِبّاً من دون الله) [التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص429]

قال ابن عثيمين: (ومن الإِشْرَاق بالله أن يشرك مع الله غيره في الحكم، بأن يعتقد أن لغير الله أن يشرع للناس قوانين، يُحلّونها محل شريعة الله، لقوله تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا} [التوبة: 31]، وكانوا يحلون ما حرم الله فيحلونه، ويحرمون ما أحل الله فيحرّمونه، أما من سنّ هذه القوانين فقد جعل نفسه في مقام الألوهية، أو في مقام الربوبية، يعني جعل نفسه رباً مشرعاً، ومن أطاعه في ذلك ووافقه عليه فهو مشرك؛ لأنه جعله بمنزلة الرب في التشريع) [الشرح الممتع على زاد المستقنع 409/14]

قال ابن عثيمين: (وضع القوانين المخالفة للشرع مكان الشرع كفر؛ لأنه رفع للشرع ووضع للطاغوت بدله، وهذا يدخل في قوله عز وجل: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}) [لقاء الباب المفتوح 9/33]

قال صالح الفوزان: (وكما لا يجوز طاعة العلماء في تحليل الحرام وتحريم الحلال؛ فكذلك لا تجوز طاعة الأمراء والرؤساء في الحكم بين الناس بغير الشريعة الإسلامية؛ لأنه يجب التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله في جميع المنازعات والخصومات وشؤون

الحياة؛ لأن هذا هو مقتضى العبودية والتوحيد؛ لأن التشريع حق لله وحده؛ كما قال تعالى: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ}، أي: هو الحكم وله الحكم [كتاب الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص87]

قال محمد الأمين الشنقيطي: (وأما من شرع قانوناً يحل فيه الحرام ويحرم الحلال فكفره كفر أكبر، وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور: أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على السنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على السنة رسله صلى الله عليهم وسلم، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم) [أضواء البيان 4/83]

قال صالح الفوزان: (فالتحاكم إلى شرع الله ليس لطلب العدل فقط، وإنما هو في الدرجة الأولى تعبد لله، وحق لله وحده، وعقيدة، فمن احتكم إلى غير شرع الله من سائر الأنظمة والقوانين البشرية؛ فقد اتخذ واضعي تلك القوانين والحاكمين بها شركاء لله في تشريعه؛ قال الله تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} وقال تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [كتاب الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص87]

أقول: هنا كان كلامه عن من احتكم إلى هذه القوانين، فكيف بمن ذهب مختاراً، وبكامل إرادته، لينصب هؤلاء الطواغيت المُشرِّعين، ليشرِّعوا هذه القوانين؟! لا شك أن حكمه الكفر.

- فصل في الحكم

أولاً: الحكم عبادة، ولا يجوز صرف هذه العبادة لغير الله، فهي مثل سائر العبادات. في الاسلام قال الله تعالى: "إن الحكم إلا لله". أما في الديمقراطية، فالحكم يكون (للشعب أو لمن ينوب عنهم)!

وَالْحُكْمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ تَوْحِيدِ الْأَلُوْهِةِ. ويوصف الله عز وجل بأنه الحاكم والحكم، و (الحكم) اسم له ثابتٌ بالكتاب والسنة.
الدليل من الكتاب:

- 1- قوله تعالى: { وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا } [الكهف: 26] .
- 2 - قوله تعالى: { فَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْتَغِي حَكَمًا } [الأنعام: 114]
- 3 - قوله تعالى: { فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ } [الأعراف: 87]
وَالْحَكَمَ وَالْحَاكِمَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَكَمَ أُبْلَغَ مِنَ الْحَاكِمِ، وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ الْحُكْمُ.

قال تعالى: {إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [يوسف: 40]

وفي تفسيرها قال السعدي: (لأن الحكم لله وحده، فهو الذي يأمر وينهى، ويشرع الشرائع، ويسن الأحكام، وهو الذي أمركم ألا تعبدوا إلا إياه...) [تفسير السعدي ص398]

وفي التعقيب على الآية قال ابن تيمية: (فالحكم لله وحده ورسله يبلغون عنه؛ فحكمهم حكمه وأمرهم أمره وطاعتهم طاعته فما حكم به الرسول وأمرهم به وشرعه من الدين وجب على جميع الخلائق اتباعه وطاعته؛ فإن ذلك هو حكم الله على خلقه. والرسول يبلغ عن الله... فعلى جميع الخلق أن يحكموا رسول الله صلى الله عليه وسلم... ليس لأحد أن يخرج عن حكمه في شيء سواء كان من العلماء أو الملوك أو الشيوخ أو غيرهم. ولو أدركه موسى أو عيسى وغيرهما من الرسل كان عليهم اتباعه) [مجموع الفتاوى 363/35]

أقول: أين الحكم لله وحده، أو الاتباع لرسول الله ﷺ في الانتخابات؟ إنما أصبح الحكم والاتباع للنواب في البرلمانات ليحكموا ويشرعوا من دون الله.

قال الشيخ حمود بن عقلاء الشعبي: (الذي يحكم القوانين ويزيح الشريعة كافر لا شك في كفره بكلام الله وبكلام رسوله ﷺ وبكلام السلف الصالح. الله سبحانه أرسل رسوله ﷺ، بأمور أولها وأهمها الدعوة إلى عبادته سبحانه وترك الإشراك به، ثانياً الدعوة إلى

شريعته وتحكيمها والحكم بمقتضاها، فالذي يعبد معه غيره فهذا مشرك بالله في عبادته، والذي يحكم غيره مشرك بالله في حكمه، قال تعالى: {وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا} [الكهف: ٢٦]، وهذا نص ظاهر، وقال تعالى: {إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [يوسف: ٤٠].
[جامع آثار العلامة الشيعي ص30]

أقول: من الواضح من هذه الآية أن الحكم عبادة لا يجوز صرفها إلا لله، فقد قرن الله الحكم بالعبادة. فمن أشرك في حكمه أحداً، كالمشرعين في البرلمان، فلا فرق بينه وبين من أشرك في عبادته، إذ هو كمن يصلي ويسجد لصنم. وهذا كفر، لأن في كلا الحالتين تم صرف العبادة لغير الله.

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي: (اعلموا أيها الإخوان: أَنَّ الإِشْرَاقَ بِاللَّهِ فِي حُكْمِهِ وَالِإِشْرَاقَ بِهِ فِي عِبَادَتِهِ كُلُّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا أَلْبَتَةً فَالَّذِي يَتَّبِعُ نِظَامًا غَيْرَ نِظَامِ اللَّهِ وَتَشْرِيْعًا غَيْرَ تَشْرِيْعِ اللَّهِ - أَوْ غَيْرَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ - وَقَانُونًا مُخَالَفًا لِشَرْعِ اللَّهِ مِنْ وَضَعِ الْبَشَرِ مُعْرِضًا عَنْ نُورِ السَّمَاءِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ... مِنْ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا هُوَ وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الصَّنَمَ وَيَسْجُدُ لِلْوَثَنِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا أَلْبَتَةً بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَهُمَا وَاحِدٌ، كِلَاهُمَا مُشْرِكٌ بِاللَّهِ، هَذَا أَشْرَكَ بِهِ فِي عِبَادَتِهِ، وَهَذَا أَشْرَكَ بِهِ فِي حُكْمِهِ، كُلُّهُمَا سَوَاءٌ)
[أضواء البيان 162/7]

قال تعالى: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}

وفي تفسيرها قال ابن كثير: (ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والبهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم ["جنكزخان"] الذي وضع لهم "الياسق"، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى: من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من

الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر (تفسير ابن كثير 416/3)

وقال ابن عثيمين: (إن الحكم بما أنزل الله؛ من توحيد الربوبية؛ لأنه تنفيذ لحكم الله، الذي هو مقتضى ربوبيته، وكمال ملكه وتصرفه؛ ولهذا سمى الله المتبوعين في غير ما أنزل الله؛ أرباباً لمُتبعيهم، فقال: "اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ... حَيْثُ جَعَلُوا مُشْرِكِينَ مَعَ اللَّهِ، وَسَمَّى الْمُتَّبِعِينَ عِبَادًا، حيث إنهم ذلُّوا لهم، وأطاعوهم في مخالفة حكم الله. وقد قال عدي بن حاتم، لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنهم لم يعبدوهم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «بل إنهم حرَّموا عليهم الحلال، وأحلُّوا لهم الحرام، فاتَّبَعُوهم، فذلك عبادتُهم إياهم» [مجموع الفتاوى والرسائل - ابن عثيمين 140/2]

أقول: إن كلام ابن عثيمين هنا صريح، وفيه أدلة قطعية على كفر المشرعين وكفر ناخبيهم، لأنهم جعلوهم أرباباً من دون الله وصرفوا لهم العبادة. وهذا القول واضح، لا من المتشابه، ولا مما يحتمل التأويل، ولا مما هو خارج محل النزاع، كما هو الحال في أقوال من يجيزون الانتخابات!

وقال الشيخ أحمد شاكر: (إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس هي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة، ولا عذر لاحد ممن ينتسب للإسلام كائنًا من كان في العمل بها أو الخضوع لها أو اقرارها - فضلا عن تشريعها أو القسم على احترامها - فليحذر امرؤ لنفسه، وكل امرئء حسيب نفسه، ألا فليصدع العلماء بالحق غير هيابين، وليبلغوا ما امرؤ بتبليغه غير موانين ولا مقصرين) [عمدة التفسير 174/4]

أقول: وهل مهمة النائب في هذه المجالس الوثنية الشركية إلا سنّ وتشريع القوانين الكفرية؟ وهل دورك أيها الناخب إلا توكيله بفعل هذا الأمر الكفري؟ حتى لو زعمت خلاف ذلك، فهذه هي الحقيقة المُرّة. حتى وإن كنت تبغض هذه القوانين، فإن المرشح الذي أعطيته صوتك سيقسم اليمين البرلماني على احترام الدستور والعمل بمقتضاه!

قال تعالى: {وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا}، وفي قراءة أخرى لابن عامر: {وَلَا تَشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا}، بصيغة النهي.

وفي تفسيرها قال الطبري: يقول: ولا يجعل الله في قضائه، وحكمه في خلقه أحدا سواه شريكا، بل هو المنفرد بالحكم والقضاء فيهم، وتدبيرهم وتصريفهم فيما شاء وأحب (تفسير الطبري 650/17)

وفي تفسيرها قال ابن كثير: أي: أنه تعالى هو الذي له الخلق والأمر، الذي لا معقب لحكمه، وليس له وزير ولا نصير ولا شريك ولا مشير، تعالى وتقدس (تفسير ابن كثير 151/5)

قال محمد الأمين الشنقيطي: (وحكمه جل وعلا المذكور في قوله: {وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا} شامل لكل ما يقضيه جل وعلا، ويدخل في ذلك التشريع دخولا أوليا...) ، إلى أن قال: (إن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على السنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على السنة رسله صلى الله عليه وسلم انه لا يشك في كفرهم وشركهم الا من طمس الله بصيرته واعماه عن نور الوحي مثلهم) [أضواء البيان 162/7]

قال حمد بن فارس النجدي: (الأصل الثاني: قوله تعالى: {فَالْحُكْمُ لِلَّهِ} [سورة غافر آية: 12] أي: الحكم القدري، والكوني، والشرعي له، أي: لا يحكم، ولا يشرع، ولا يقضي إلا هو. {الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ} [سورة غافر آية: 12]) [أضواء البيان 162/7]

قال صالح الفوزان: (ولأن تحكيم القوانين تحكيم للطاغوت، والله قد أمر بالكفر بالطاغوت، وجعل الكفر بالطاغوت ركن التوحيد؛ كما قال تعالى: {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى}، فمن حكم القوانين؛ لم يكن موحدًا؛ لأنه اتخذ الله شريكا في التشريع والطاعة، ولم يكفر بالطاغوت الذي أمر أن يكفر به، وأطاع الشيطان؛ كما قال تعالى: {وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا})

[الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص 88]

قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد: (قوله: إن الله يحكم ما يريد: أى يحكم ما يريد من التحليل والتحريم لا اعتراض عليه، فهو الحكم سبحانه الحكيم لا حاكم غيره، فكل حكم سوى حكمه فهو باطل ومردود، وكل حاكم بغير حكمه وحكم رسوله فهو طاغوت كافر بالله، قال تعالى: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون. وهذا عام شامل فما من قضية إلا والله فيها حكم: ما فرطنا في الكتاب من شيء ولا شك أن من أعرض عن كتاب الله وسنة رسوله واعتاض عنها بالقوانين الوضعية أنه كافر بالله) [التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية ص 66]

قال ابن عثيمين: (الطاغوت وهو كل ما خالف حكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، لأن ما خالف حكم الله ورسوله فهو طغيان واعتداء على حكم من له الحكم، وإليه يرجع الأمر كله وهو الله. قال الله تعالى: {ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين}) [مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين 39/1]

أقول: وكما هو معلوم، فإن النواب في البرلمانات يشرعون أحكاماً مخالفة لشرع الرحمن، وبهذا يكونون طواغيت، لأنهم ينافون الله في التشريع والحكم. ولولا الناخبون لما وُجد هؤلاء الطواغيت المحادون لله. فلا تكن شريكاً في تنصيب ربٍّ مع الله في الأرض!

قال الشيخ محمد حامد الفقي: (ومثل هذا وشر منه من اتخذ من كلام الفرنجة قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال، ويقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله. ولا ينفعه أي اسم تسمى به، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام ونحوها.) [التعليق على فتح المجيد ص 396]

أقول: وهذا الكلام، وسائر كلام العلماء، ينطبق على من شرّع القوانين، أو أراد التحاكم إليها، أو العمل بها، فحكمه الكفر. ثم أقول: فما بالكم بمن نصب هؤلاء الطواغيت المشرّعين؟! لا شك أن حكمه كحكمهم، لأنك حين أدليت بصوتك في صندوق الاقتراع، فقد منحت المرشح الحق في تشريع القوانين. وفي هذا الفعل موافقة تامة على ما سيشرّعه النائب من أحكام، سواء رضيت أم لم ترض، فإنك قد وضعتَه محلّ الخالق بتصويتك، والرّدء له حكم المباشر، وإن زعمت خلاف ذلك. والله المستعان.

- فصل في بعض شبهات القوم والرد عليها:

الشبهة: المشاركة في الانتخابات من باب أهون الشرّين، أو أخف الضررين، أو تحقيق مصلحة

أولاً، لا بد أن نشرح هذه القاعدة الفقهية حتى نفهم المسألة. ومقتضى هذه القاعدة أنه إذا لم يكن بد من ارتكاب أحد الضررين، فيجوز ارتكاب أخفهما لدفع الأشد، ولا يجوز ارتكاب أشد الضررين لدفع أخفهما.

ولهذا، فإن الضروريات الخمس التي جاء الدين لحفظها، وهي: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال، تأتي مرتبةً على هذا الترتيب، فإذا دعت الضرورة إلى ارتكاب أحد الضررين، يُرتكب الأخف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير ولا دفع أخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين فإن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعاً، ودفع شر الشرين إذا لم يندفعا جميعاً) [التعليق على فتح المجيد ص 396]

وبناءً على هذه القاعدة الفقهية، قال الديمقراطيون إنه يجوز دخول الانتخابات والبرلمانات بدعوى تخفيف الشر عن المسلمين وجلب بعض المصالح لهم، مثل تقليل العداء والظلم الواقع عليهم، ومنع إغلاق المساجد والمدارس الإسلامية في بلاد الغرب، وعدم حظر ارتداء الحجاب وما شابه ذلك. بل إن بعضهم قال: يجب علينا المشاركة في الانتخابات، ويأثم من لا ينتخب، حتى لا تتمكن الأحزاب العنصرية، لأنهم قد يعملون على طرد المسلمين من هذه الديار إن تمكنوا، حسب زعمهم.

أقول: هناك مسألة مهمة يجب أن أذكر بها، وهي أن الحكم عبادة، ولا تُصرف هذه العبادة لغير الله، فهي مثل سائر العبادات. كما أن التشريع حقٌّ مطلقٌ لله، وهو من خصائص ربوبيّته، فلا ينافيه فيه أحد، ولا يجوز أن يُصرف شيء من هذا الحق لغيره، كما أوردت من أدلة آنفاً. وبناءً على ذلك، يُعلم أن أفراد الله بالحكم والتشريع يندرج تحت توحيد الربوبية والألوهية، وهذه مسألة من مسائل التوحيد، ومن ينقضها يكفر. وعلى أصل هذه القاعدة الفقهية التي يستدلون بها، **أقول:** إن هذه القاعدة حجة عليهم لا لهم، إذ من المعلوم أن أكبر شرٍّ وضررٍ وظلمٍ قد يقع في الأرض هو الشرك، كما قال تعالى: **(إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [لقمان: 13]**. وإن ضرر إغلاق المساجد والمدارس الإسلامية، ومنع النساء من ارتداء الحجاب، وكل ما يحتجون به، أقل من ضرر الشرك بالله بصرف عبادة (الحكم) والتشريع لغير الله. بل وأزيد على ذلك أن ضرر القتل أخف من ضرر الشرك، والدليل قوله تعالى: **(وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ) [البقرة: 191]**، أي: "الشرك أشد من القتل"، وبهذا قال جمهور من الصحابة والتابعين وأهل التفسير، مثل: الحسن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وأبي العالية، وقتادة، والضحاك، والربيع بن أنس.

قال ابن تيمية في معرض كلامه عن مسألة أخف الضررين وبعد ان اورد بعض الامثلة قال: (وكتقديم قتل النفس على الكفر كما قال تعالى: {والفتنة أكبر من القتل} فتقتل النفوس التي تحصل بها الفتنة عن الإيمان لأن ضرر الكفر أعظم من ضرر قتل النفس وكتقديم قطع السارق ورجم الزاني وجلد الشارب على مضرة السرقة والزنا والشرب وكذلك سائر العقوبات المأمور بها فإنما أمر بها مع أنها في الأصل سيئة وفيها ضرر؛ لدفع ما هو أعظم ضررا منها؛ وهي جرائمها؛ إذ لا يمكن دفع ذلك الفساد الكبير إلا بهذا الفساد الصغير) [مجموع الفتاوى 52/20]

قال الشيخ سليمان بن سحمان: (إذا عرفت أن التحاكم إلى الطاغوت كفر، فقد ذكر الله في كتابه أن الكفر أكبر من القتل، قال: {وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ}، وقال: {وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ}، والفتنة: هي الكفر؛ فلو اقتتلت البادية والحاضرة، حتى يذهبوا، لكان أهون من أن ينصبوا في الأرض طاغوتا، يحكم بخلاف شريعة الإسلام، التي بعث الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم) [الدرر السنية في الأجوبة النجدية 510/10]

والذي يقول: "ما كانت غايتنا من الانتخاب إلا جلب المصلحة"، فنقول: أي مصلحة هذه التي تؤدي بصاحبها إلى الشرك بسبب صرف عبادة الحكم لغير الله، ومنازعة في التشريع عن طريق تنصيب المشرّعين!

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: (فإن الشرك والقول على الله بغير علم والفواحش ما ظهر منها وما بطن والظلم لا يكون فيها شيء من المصلحة... فأخلاص الدين له والعدل واجب مطلقا في كل حال وفي كل شرع) [مجموع الفتاوى 467/14]

أقول: انطلاقاً من العمل بهذه القاعدة الفقهية، لا يجوز للمسلم أن يذهب للانتخابات لينصب طواغيت ينازعون الله في حكمه وتشريعه، تحت أي ادعاء كان، لأن الشرك هو أعظم أنواع الظلم، ولا يوجد ظلم فوقه. وإذا ضيق علينا في أي دار كنا فيها، وجب علينا أن نهجر من تلك الديار حفاظاً على ديننا، وألا نتنازل أو نتخلى عن أي جزء منه، لا من أجل جلب بعض المصالح أو دفع بعض المفسدات ولا من أجل غير ذلك، لأن لا مصلحة في الشرك.

شبهة: قياس المشاركة في الانتخابات على أكل لحم الخنزير عند الضرورة

هذه الشبهة نابعة من جهل القوم بفقه الضرورات، وخطهم بين الإكراه الملجئ (التام) والضرورة. ومن المعلوم أن بينهما فرقاً شاسعاً. وعلى هذا الأساس، نجد من يقيس هذا القياس الفاسد ويبيح المشاركة في الانتخابات الشريكية بزعم أنها كمن يأكل لحم الخنزير للضرورة! فهل الضرورة تبيح الكفر؟!

أولاً: معنى الضرورة لغة واصطلاحاً

- في اللغة: اسمٌ من الاضطرار، وهو الاحتياج إلى الشيء. واضطرَّه: بمعنى ألجأه إليه، وليس منه بدّ. [ابن منظور، لسان العرب 4/483]
- في الاصطلاح: قال أبو بكر الجصاص: "هي خوف الضرر أو الهلاك على النفس أو بعض الأعضاء بترك الأكل." [أحكام القرآن 1/195]

من القرآن:

قال تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَنْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [المائدة: 3]

أقوال المفسرين في معنى "فمن اضطر في مخمصة":

- الطبري في تفسيره: عن ابن عباس : فمن اضطر في مخمصة يعني في مجاعة.
- وعن قتادة , قوله : فمن اضطر في مخمصة أي في مجاعة .
- البغوي: أي: أجهد في مجاعة، والمخمصة خلو البطن من الغذاء ، يقال : رجل خميص البطن
- ابن كثير: أي: فمن احتاج إلى تناول شيء من هذه المحرمات التي ذكرها تعالى لضرورة ألجأته إلى ذلك ، فله تناول ذلك.
- السعدي: أي: ألجأته الضرورة إلى أكل شيء من المحرمات السابقة، اي في مجاعة.

وقال تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [البقرة: 173]
أقوال المفسرين:

• الطبري: فمن حَلَّتْ به ضرورة مجاعة إلى ما حَرَّمت عليكم من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله - وهو بالصفة التي وصفنا - فلا إثم عليه في أكله إن أكله.

• البغوي: ومعناه فمن اضطر إلى أكل ميتة أي أحوج وألجئ إليه

• ابن كثير: وكذلك حرم عليهم لحم الخنزير ، سواء ذكي أو مات حتف أنفه . . . ثم أباح تعالى تناول ذلك عند الضرورة والاحتياج إليها ، عند فقد غيرها من الاحتياج.

وهنا أسأل من جديد: هل تُبيح الضرورة الشرك أو الكفر؟

يُجيب شيخ الإسلام ابن تيمية: "المحرمات قسمان: ما لا يُباح بحال كالشرك، والفواحش، والقول على الله بغير علم، والظلم المحض وهي الأربعة المذكورة في قوله تعالى: (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والإثم والبغي بغير الحق، وأن تشركوا بالله ما لم يُنزل به سلطاناً، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) [الأعراف 33] فهذه الأشياء محرمة في جميع الشرائع، وبتحريمها بعث الله جميع الرسل، ولم يبح منها شيئاً قط، ولا في حال من الأحوال، ولهذا أنزلت في هذه السورة المكية، ونفي التحريم عما سواها، فإنما حرمه بعدها كالدّم والميتة ولحم الخنزير حرمه في حال دون حال، وليس تحريمه مطلقاً.

وكذلك «الخمير» يباح لدفع الغصة بالاتفاق، ويباح لدفع العطش في أحد قولي العلماء، ومن لم يباحها قال: إنها لا تدفع العطش، وهذا مأخذ أحمد . . . كما يباح لحم الخنزير لدفع المجاعة، وضرورة العطش الذي يرى أنه يهلكه أعظم من ضرورة الجوع، ولهذا يباح شرب النجاسات عند العطش بلا نزاع، فإن اندفع العطش وإلا فلا إباحة في شيء من ذلك."

[مجموع الفتاوى 470/14]

أقول: فبين شيخ الإسلام إن الضرورة لا تُبيح الشرك أو الكفر بأي حال من الأحوال، وإنما تُبيح فعل المحرّم في حدود ما يتعلق بالمآكل والمشرب عند الهلاك.

أقول علماء آخرين:

• قال الشيخ حمد بن عتيق رداً على من قاس الاضطرار على الإكراه في الكفر: "فقال تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) [البقرة 173] فشرط بعد حصول الضرر أن لا يكون المتناول باغياً ولا عادياً والفرق بين الحالتين لا يخفى ثم يقال أيضاً: وهل في إباحة الميتة للمضطر ما يدل على جواز الردة اختياراً؟"

• علق الشيخ علي الخضير على هذا الكلام بقوله: "هذا الشاهد و هذا الإنكار عليهم كيف تستدل بإباحة الميتة للمضطر على جواز الردة مختاراً؟ هذا لا يجوز لأن الردة لا تجوز اضطراراً أبداً ، إنما الميتة تجوز في باب الاضطرار و أمّا الردّة و الكفر و الشرك لا يجوز اضطراراً و لا مصلحة للدعوة." [من تسجيل هل الاضطرار أو المصلحة يبيحان الشرك أو الكفر]

• قال الزركشي: "الضرورات تبيح المحظورات"؛ ومن ثم أبيحت الميتة عند المخمصة، وإساعة اللقمة بالخمير لمن غصّ ولم يجد غيرها، وأبيحت كلمة الكفر ((المكره)). [المنثور في القواعد 317/2]

الخلاصة:

الضرورات تُبيح المحظورات (كالطعام والشراب) عند الخوف على النفس من الهلاك، لكن لا تُبيح الكفر أو الشرك، إلا في حالة الإكراه الملجئ (التام).

الإكراه التام باختصار:

قال تعالى: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ) [النحل: 106]

• عن ابن عباس: " أن هذه الآية نزلت في عمار بن ياسر حين عذبه المشركون حتى يكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم فوافقهم على ذلك مكرها وجاء معتذرا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله هذه الآية. وهكذا قال الشعبي ، وأبو مالك وقتادة." [تفسير ابن كثير]

• قال ابن قدامة: "مسألة؛ قال: (ولا يكون مكرها حتى ينال بشيء من العذاب، مثل الضرب أو الخنق أو عصر الساق وما أشبهه، ولا يكون التواعد إكراها) أما إذا نيل بشيء من العذاب، كالضرب، والخنق، والعصر، والحبس، والغط في الماء مع الوعيد، فإنه يكون إكراها بلا إشكال، لما روي أن المشركين أخذوا عمارا، فأرادوه على الشرك، فأعطاهم، فانتهى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبكي، فجعل يمسح الدموع عن عينيه، ويقول: «أخذك المشركون فغطوك في الماء، وأمروك أن تشرك بالله، ففعلت، فإن أخذوك مرة أخرى، فافعل ذلك بهم» رواه أبو حفص بإسناده، وقال عمر رضي الله عنه ليس الرجل أمينا على نفسه إذا أجعته، أو ضربته، أو أوثقته. وهذا يقتضي وجود فعل يكون به إكراها. فأما الوعيد بمفرده، فعن أحمد فيه روايتان: إحداهما، ليس بإكراه؛ لأن الذي ورد الشرع بالرخصة معه، هو ما ورد في حديث عمار، وفيه أنهم: "أخذوك فغطوك في الماء". فلا يثبت الحكم إلا فيما كان مثله. والرواية الثانية، أن الوعيد بمفرده إكراه. قال في رواية ابن منصور: حد الإكراه إذا خاف القتل، أو ضربا شديدا. وهذا قول أكثر الفقهاء. وبه يقول أبو حنيفة، والشافعي. " [المغني 352/10]

إذا الإكراه الذي يُعذر به صاحبه هو ما يترتب عليه:

- تلف النفس.
- تلف عضو من الأعضاء.
- ضرب شديد.
- حبس قد يؤدي إلى تلف النفس أو بعض الأعضاء.

أقول: اعتقد الان الفرق واضح بين الضرورة والاكراه فمن لم يُصَب بشيء من ذلك المذكور، فلا يُعد مكرهاً، ولا يُعذر في الكفر أو الشرك.

الخلاصة: بعد أن تم شرح فقه الضرورات والفرق بينها وبين الاكراه، كيف يُستدل بآية الاضطرار – وهي في شأن المأكل والمشرب حال المجاعة – على جواز فعل الشرك والكفر؟!!

والفارق الجوهرى في هذه المسألة أن هؤلاء يُقدمون بإرادتهم، دون إكراه، على تنصيب مشرّعين (أرباباً) مع الله، تحت ذريعة الضرورة!

ثم وهل إذا لم يُشارك القوم في الانتخابات الشريكية سيهلكون كما يهلك من اضطرُّ لأكل الميتة أو لحم الخنزير؟! بلا شك: لا، لن يهلكوا. فهذا قياس مع الفارق، وقياس باطل. لكن الهوى، وحب الدنيا، وكرهية التخلي عن رغد العيش، تدفعهم إلى مثل هذا القياس الفاسد. وإذا كانوا صادقين في دعواهم بأنهم مضيقّ عليهم في دينهم، فالواجب عليهم حينئذٍ أن يهاجروا من الديار التي لا يستطيعون فيها إقامة دينهم ولا يتنازلون عن توحيدهم من أجل الدنيا.

الشبهة: كفر دون كفر

تُعد هذه الشبهة من أشهر ما يستدل به القوم في الدفاع عن من وقعوا في نواقض التوحيد. فعند أصحاب هذه الشبهة، من أشرك بالله، أو صرف عبادة كالحكم، أو التشريع لغير الله، أو من بدّل شرع الله، أو من نصب الطاغوت وثبّت أركان حكمه — لا يُكفّر ما دام عنده "أصل الإيمان" أي التصديق القلبى، إلا إذا استحلّ ذلك بقلبه أو نطق به بلسانه.

وهكذا، من حيث لا يشعرون، وقعوا في مشابهة الجهمية في باب الإيمان، الذين حصروه في المعرفة أو التصديق القلبى، وأخرجوا العمل عنه. وكل هذا بسبب سوء فهمهم للأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنه، الذي قال فيه: "كفر دون كفر"، حيث أنزلوا هذا الأثر على مسائل التوحيد وأصول الدين، مع أن سياقه في الفروع والمعاصي العملية، وليس في نواقض الإسلام. فأنزلوه في غير موضعه، واحتجوا به في غير محله، فضلّوا وأضلّوا.

الأثر: «عن هشام بن حجير، عن طاوس، قال: قال ابن عباس: إنه ليس بالكفر الذي تذهبون إليه، إنه ليس كفرا ينقل عن ملة {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة:

[44] كفر دون كفر» [المستدرک على الصحيحين - الحاكم 342/2] [السنن الكبرى - البيهقي 38/8]

أقول ابتداءً: ما يُروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كفر دون كفر" ، لا يثبت عنه. فقد ورد هذا الأثر من طريق هشام بن حجير، وهو مختلف فيه، وقد ضعفه جمع من أئمة الحديث، منهم:

الإمام أحمد بن حنبل، والإمام يحيى بن معين:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألتُ أبي عنه، فقال: ليس هو بالقوي. قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذلك." وقال: "وسألتُ يحيى بن معين عنه، فضعفه جداً." [الكامل في الضعفاء ص784] ، [تهذيب الكمال 179/30]

الإمام يحيى بن سعيد القطان، والإمام علي بن المديني:

قال علي بن المديني: "قرأتُ على يحيى بن سعيد: حدثنا ابن جريج عن هشام بن حجير، فقال يحيى بن سعيد: خليقٌ أن أدعه. قلت: أضرب على حديثه؟ قال: نعم." [تهذيب الكمال 179/30] ، [الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 53/9]

وقال عمرو بن علي: "سمعتُ يحيى سئل عن حديث هشام بن حجير، فأبى أن يحدث به، ولم يرضه." [الكامل في الضعفاء 413/8]

الإمام سفيان بن عيينة:

قال العقيلي: "قال ابن عيينة: لم نأخذ منه إلا ما لا نجد عند غيره." [تهذيب التهذيب 267/4]

ثم إن هشامًا قد تفرّد بهذا الحديث، وزيادةً على ذلك خالف من هو أوثق منه، فقد ورد عن ابن عباس ما يخالف هذا الأثر:

فقد ذكر عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: سئل ابن عباس عن قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، فقال: "هي كفر"، وفي رواية: "هي به كفر"، وأخرى: "كفى به كُفْره". [وكيع في أخبار القضاة 41/1] ، [ابن جرير 256/6] ، [عبد الرزاق في تفسيره 191/1]

وهذا هو الثابت عن ابن عباس رضي الله عنه ، فقد أطلق الحكم بالكفر ولم يقيده .
 أما ما رواه الطبري بإسناد صحيح عن سفيان عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس: **"هي به كفر ، وليس كفراً بالله وملائكته وكتبه ورسله"** ،
 فالزيادة الأخيرة: **"وليس كفراً بالله..."** هي من كلام طاووس ، وليست من كلام ابن عباس .

بال ذكر ايضا وكيع القاضي: **"عن الشعبي، عن ابن عباس؛ قال: ما حكم قوم قط بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم القتل) . . . (عن السدي؛ قال: قال: ابن عباس: من جار في الحكم وهو يعلم، ومن حكم بغير علمه، ومن أخذ الرشوة في الحكم، فهو من الكافرين. وهذا في أهل التوحيد."** [أخبار القضاة 41/1]

وكذا هنا ابن عباس اطلق الكفر ولم يقيد. وهناك قاعدة: أن الكفر إذا أتى معرفا بالآلف واللام فإنه يحمل على الكفر الأكبر.

قال ابن تيمية رحمه الله: **"الكفر المطلق هو الكفر الأعظم المخرج عن الملة فينصرف الإطلاق إليه . . . والكفر المَعْرِفَ ينصرف إلى الكفر المعروف وهو المخرج عن الملة"**
 [76/2 شرح عمدة الفقه]

لكن لو افترضنا صحة هذا الأثر عن ابن عباس، فإن حقيقته تدل على أنه كان يتحدث عن صورة مختلفة تمامًا عن الصورة التي نتحدث عنها اليوم. فلم يكن كلام ابن عباس عن من صرف العبادة لغير الله، أو من بدل شريعة الله واستبدلها بتشريع آخر وجعل منه قانونًا عامًا يُحتكم إليه.

وإنما قوله: **"كفر دون كفر"** - إن صح عنه - أو قول غيره من العلماء مثل: **"ليس كفراً بالله وملائكته وكتبه ورسله"** أو **"ليس بالكفر الذي تذهبون إليه"**، كان في سياق الرد على الخوارج الحرورية الذين كفّروا الصحابة بالذنوب والمعاصي. فقد احتج الخوارج بآية: **{وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}**

ففهموها على إطلاقها، وقالوا بكفر أهل المعاصي مثل شارب الخمر، والسارق، والزاني. كما أولوا أحاديث مثل: **"لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"**، وحديث: **"سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر"**، وحملوها على الكفر الأكبر، فكفّروا بها الصحابة من أهل الجمل وصفين، وغيرهم ممن وقع في معاصٍ.

قال ابن تيمية: "واحتجوا بقوله: (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض)، قالوا: والذين ضرب بعضهم رقاب بعض رجعوا بعده كفارًا، فهذا وأمثاله من حجج الخوارج." [منهاج السنة النبوية 260/7]

وقال أبو المظفر السمعاني: "وترى الخوارج يستدلون بقوله صلى الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)، وبقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن)." [الانتصار لأصحاب الحديث، ص 36]

وعلى هذا جاءت عبارات: "**كفر دون كفر**"، و "**فسق دون فسق**"، و "**ظلم دون ظلم**"، للدلالة على معاصٍ لا تخرج من الملة. ثم لم يكن كلام ابن عباس أو غيره من السلف عن صور الشرك الحديثة، كمن يستبدل شريعة الله بقوانين بشرية، ويجعلها مرجعًا عامًا في الحكم، "أو عمّن أشرك مع الله في خاصية التشريع، أو صرف عبادة الحكم لغيره. ناهيك عن ذلك، فإنه لم يكن في زمن ابن عباس ولا في زمن السلف من وقع في مثل الصور التي نشهدها اليوم من تحكيم قوانين البشر وتبديل شرع الله. ومن يقيس هذه الحالة بما كان عليه الحال آنذاك، فقد وقع في تلبيس إبليس.

الشيخ المحدث أحمد شاكر مُعلِّقًا على أثر ابن عباس **كفر دون كفر** فقال: "وهذه الآثار - عن ابن عباس وغيره - مِمَّا يَلْعَبُ بِهِ الْمُضِلُّونَ فِي عَصْرِنَا هَذَا، مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ لِلْعِلْمِ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْجَرَاءِ عَلَى الدِّينِ: يَجْعَلُونَهَا عُذْرًا أَوْ إِبَاحِيَّةً لِلْقَوَانِينِ الْوُثْنِيَّةِ الْمَوْضُوعَةِ، الَّتِي ضَرَبَتْ عَلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ" [عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير 684/1]

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: "وأما قولكم أخرج الفريابي وسعيد بن منصور وابن المنذر وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: **{ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}** أنه ليس كفراً ينقل عن الملة أنه كفر دون كفر. وقال عطاء كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق دون فسق. **فنقول:** كلام ابن عباس رضي الله عنهما فيمن لم يحكم بما أنزل الله من الشرائع التي منشأها الفروع خاصة مع الاعتراف بالقلب والإقرار باللسان أن ما عدل عنه هو حكم الله، كما قال عكرمة في قوله تعالى: **{وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}**: إن من عرف بقلبه أنه حكم الله، ولم يقر بلسانه، ولم ينقد إليه بقلبه، بل جحده، فقد كفر كفراً لا إيمان معه، وأن من اعترف بقلبه، وأقر بلسانه أنه حكم الله، ولكنه أخطأ الصواب، وأتى بما يضاده من مسائل الفروع التي ليس لها تعلق بالأصل من غير استحلال، فلا يدخل في الكفر الحقيقي - إلى أن قال: - تحقيق معنى الآية: أن الحكم بغير ما أنزل الله إن كان في الأصل من التوحيد وترك الشرك، أو كان في الفروع ولم يقر اللسان وينقد القلب، فهو كفر حقيقي لا إيمان معه، كما تقدم عن عكرمة، فأما من اعترف بقلبه، وأقر بلسانه بحكم الله، ولكنه عمل بضده ظاهراً في الفروع خاصة، فليس بكفر ينقله عن الملة، قال طاووس: ليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله. وقال الثوري: عن ابن جريح، عن عطاء أنه قال: هذا كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق. رواه ابن جرير. وقال وكيع عن سعيد المكي، عن طاووس قال: ليس الحكم في الفروع بغير ما أنزل الله، مع الإقرار بحكمه، والمحبة له، ينقل عن الملة. . . .

وقد جنح الخوارج إلى العموم لظاهر الآية، وقالوا: إنها نص في أن كل من حكم بغير ما أنزل الله، فهو كافر، وكل من أذنب، فقد حكم بغير ما أنزل الله، فوجب أن يكون كافراً. وقد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة على خلافهم، ونحن لم نكفر إلا من لم يحكم بما أنزل الله من التوحيد، بل حكم بضده وفعل الشرك، ووالى أهله وظاهرهم على الموحدين.

[التوضيح عن توحيد الخلاق ص 141]

الشبهة: دخول يوسف عليه السلام في حكومة ملك مصر مع حكمه بغير ما أنزل الله

وكذا هذه الشبهة من أشهر شبه القوم في اجازتهم دخول البرلمانات وعلى هذا زعموا ان نبي الله يوسف دخل في حكومة الملك الطاغوت وحكم بحكمه!!

الجواب:

1) المسألة الأولى: قيل إن الملك الذي كان في زمن نبي الله يوسف عليه السلام كان مسلماً. ولتوضيح هذه المسألة، نستعرض أقوال العلماء ممن قالوا بإسلامه:

- الإمام الطبري نقل عن مجاهد، قوله: "أسلم الملك الذي كان معه يوسف". وهو أيضاً قول ابن كثير في تفسيره.
- الإمام البغوي في تفسيره قال "قال مجاهد وغيره: فلم يزل يوسف عليه السلام يدعو الملك إلى الإسلام ويتلطف له حتى أسلم الملك وكثير من الناس".
- القرطبي في تفسيره قال عن هذا الملك: "و فرعون يوسف كان صالحاً".
- الإمام أبو حفص الحنبلي الدمشقي في تفسيره قال: "الملك الذي كان في زمن يوسف هو الريان بن الوليد، وهو من العماليق وقد آمن بنبي الله يوسف". وهذا القول تبناه أيضاً النيسابوري في تفسيره، وكذلك الماوردي في [النكت والعيون]، والآلوسي، والزمخشري، والرازي في تفاسيرهم، وهو قول جمع كبير من المفسرين.

إذاً، هؤلاء العلماء، على اختلاف أزمانهم، قالوا إن هذا الملك قد أسلم وآمن بنبي الله يوسف. فإذا قلنا بقول هؤلاء الأجلاء من المفسرين والعلماء، فإن هذه الشبهة تكون قد انتقضت، ولا يصحّ للقوم الاستدلال بها على جواز دخولهم الانتخابات الديمقراطية أو البرلمانات! ولكن، مجازاةً لهؤلاء المجيزين لدخول البرلمانات أو الانتخابات، سنفترض أن هذا الملك لم يكن مسلماً...

(2) فعليه، نقول إن هناك مفارقات بين نبي الله يوسف عليه السلام وبين المجيزين للدخول في البرلمان أو الانتخابات.

الفارق الأول: الملك استدعاه لما رأى من علمه وفضله وخُلقه، ولهذا قال الملك: **(وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي)** [يوسف: ٥٤]، **أي أجعله من خاصتي**. أما أنتم، فتسعون بأرجلكم للمشاركة والدخول مع الطواغيت في الحكم، وهذا في القياس فارق! إذ إن من يدخل البرلمان يقع في العديد من المواطن الكفرية، ومن ينتخبه وينصبه يكون شريكاً في هذه الأفعال والأقوال، لأنه ردة للمباشر. من هذه المواطن:

- **الموطن الكفري الأول:** يجب أن يُقرّ بالدستور المكتوب والمعمول به في البلد. **نبي الله يوسف فلم يُطلب منه هذا الأمر، ولم يفعله.**
- **الموطن الثاني:** يجب أن يؤمن بأن مصدر التشريع هم المشرعون، وأن يقبل بالتعددية الحزبية والدينية أو الإلحادية. **أما نبي الله يوسف فلم يفعل شيئاً من هذا القبيل.**
- **الموطن الثالث:** يجب أن يؤمن بمبدأ تداول السُلطة. **أما نبي الله يوسف فلم يُطلب منه هذا الأمر.**
- **الموطن الرابع:** يجب أن يؤدي القسم على احترام الدستور، وألا يدعم أي قوانين تتعارض مع مبادئ الدستور الطاغوتي! **أما نبي الله يوسف فلم يُطلب منه شيء من ذلك، وبهذا، يتبين أن القياس هنا مع الفارق.**

قال ابن القيم في "إعلام الموقعين" **"القياس الفاسد أصل كل شر"**.
 قال الشاطبي في "الاعتصام": **"القياس الفاسد.. فإنه يؤدي إلى مخالفة الشرع وأن يصير بالشرع حراماً بذلك القياس، والحرام حلالاً"**. بالتالي استدلالكم هذا قياس فاسد.

3 إن يوسف عليه السلام كان مُمَكَّنًا في الأرض، يحكم ويأمر فيطاع، ولا أمر عليه، ولا يطيع أحدًا، بل هو المطاع ويحكم كما شاء. الدليل قوله تعالى: **(إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ)** [يوسف: ٥٤]

ماذا قال العلماء في تفسير كلمة (مَكِينٌ):

- قال الإمام الطبري في تفسيره: "متمكن مما أردت"
- قال القرطبي في تفسيره "متمكن نافذ القول"
- قال الشوكاني في تفسيره: "ومعنى مكين: ذو مكانة وأمانة بحيث يتمكن مما يريده من الملك".
- قال الرازي في تفسيره: "فلان مكين عند فلان بين المكانة أي المنزل، وهي حالة يتمكن بها صاحبها مما يريد". وذكر ابن منظور في لسان العرب نحو ذلك.

خلاصة فهم العلماء لكلمة "التمكين" في هذه الآية:

يوسف عليه السلام كان حرّ التصرف في أعماله، نافذ القول، يتمكن مما يريد، ويطلب من الملك ما يشاء، فلا يُردّ له طلب. وعلى هذا الأساس، قال نبي الله يوسف للملك: **(اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ)** [يوسف: 55] وبهذا كان نبي الله يوسف يدير الخزائن بما يراه هو وكيفما يريد هو، سواء وافق أو خالف قانون الملك، يُسيّر إدارة الخزانة وفق شرع ربه، وليس وفق قانون الملك والدليل قال تعالى: **(وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبَوُّوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ)** [يوسف: 56]

أقوال العلماء في تفسير هذه الآية:

- قال البغوي: "وكذلك مكنا ليوسف في الأرض، يعني: أرض مصر، ملكناه، ينزل حيث يشاء، ويصنع فيها ما يشاء".
- قال الطبري ناقلًا عن الإمام السُّدِّي: "استعمله الملك على مصر، وكان صاحب أمرها، وكان يلي البيع والتجارة وأمرها كله".
- قال عبد الرحمن بن زيد كما نقله الطبري: "ملكناه فيما يكون فيها حيث يشاء من تلك الدنيا، يصنع فيها ما يشاء، ولو شاء أن يجعل فرعون من تحت يديه ويجعله فوقه لفعل".

دليل آخر على نفاذ أمر يوسف عليه السلام:

مثال على ذلك:

- إرجاعه ثمن الطعام لإخوته، كما قال تعالى: (وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ) [يوسف: 62].

○ يوسف عليه السلام هنا يتصرّف في ثمن المبيعات، كيف تربط هذا التصرف مع قوله للملك: (إِنِّي حَفِيزٌ عَلِيمٌ) وهو الآن أعاد ثمن المبيع لأخوته.. فأين الحفظ إذا؟

○ أقول: يقيناً لأن الملك قال له: (إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ)، أي: له حرية التصرف المطلقة.

- دليل آخر اشتراطه على إخوته إحضار أخيهام إن أرادوا الشراء مجدداً:

○ (اَتُّونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ) [يوسف: 59].

○ و قوله (فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي) [يوسف: 60].

○ ويقيناً ان هذا الشرط لم يكن في دين الملك ولا في قانونه، بل هو تصرّف مباشر من يوسف عليه السلام. هذا كان الحال مع نبي الله يوسف.

المقارنة مع البرلمانيين:

أما البرلمانيون، فلا يُسمح لهم بمخالفة القوانين الطاغوتية ولو قيد أنملة، ولا يمكنهم التصرف في الوزارات كيفما يشاؤون، بل هم مقيدون باتباع ما شرّعه الطاغوت من القوانين! والسؤال هنا:

هل يملك أحدهم حرية التصرف في الوزارة التي يشغلها كما يشاء؟ وهل كل ما يفعله يكون نافذاً دون مراجعة؟ بلا شك، هذا مستحيل تماماً!

القياس مع الفارق باطل:

كما ذكرنا سابقاً، هناك قاعدة أصولية تقول: "القياس مع الفارق باطل"، وهي قاعدة ثابتة عند العلماء. قال الشاطبي في الاعتصام: "القياس الفاسد هو الذي لا يصح أن يُوضع في الدين"

بالتالي، استدلالكم بهذه الحالة، باطل أيضاً.

(4) يوسف عليه السلام كان يحكم بشرع الله، لا بشرع الملك (الطاغوت)، إذا افترضنا أن الملك لم يكن مسلمًا.

القصة باختصار:

- يوسف عليه السلام أخذ أخاه واسترقّه وفقًا لحكم شريعة يعقوب في السارق، ولو كان يعمل بدين الملك وشريعته، لما استطاع أخذه بهذه الطريقة.
- القصة باختصار:
 - ألزم يوسف عليه السلام إخوته بأن يأتوا بأخيهم في المرة القادمة إذا أرادوا أن يكتالوا.
 - عندما جاؤوا بأخيهم في المرة الثانية، دبّر يوسف عليه السلام خطة لإبقائه عنده، فوضع صواع الملك في رحل أخيه.
 - عند التفتيش، وُجد الصواع في رحله، فحكم عليهم بحكم الله في شريعة أبيه يعقوب.

قال تعالى: (فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءُ ۖ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) [سورة يوسف: 76]

قال العلماء في تفسير هذه الآية **{ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك}**

- قال الامام الطبري: **(ما كان يوسف ليأخذ أخاه في حكم ملك مصر وقضائه وطاعته منهم , لأنه لم يكن من حكم ذلك الملك وقضائه أن يسترق أحد بالسرق , فلم يكن ليوسف أخذ أخيه في حكم ملك أرضه)** ونقل الطبري قول العلماء في هذه الآية:
- قال كل من ابن عباس والضحاك: اي في **(سلطان الملك)**
- قال التابعي قتادة: **(ما كان ذلك في قضاء الملك أن يستعبد رجلا بسرقة)**
- قال معمر: **(كان حكم الملك أن من سرق ضوعف عليه العُرم)**
- قال السدي: **(في حكم الملك)**
- قال ابن زيد بن أسلم: **(ليس في دين الملك أن يؤخذ السارق بسرقة)**. وقال: **وكان الحكم عند الأنبياء، يعقوب وبنيه، أن يؤخذ السارق بسرقة عبداً يسترق).** وبمثل هذا القول قاله أهل التفسير مثل القرطبي وابن كثير.

ردًا على مزاعم الديمقراطيين:

يتبيّن من القصة أن نبي الله يوسف حكم على أخيه بحكم الله، لا بحكم الملك كما يزعم الديمقراطيون.

• كيف لا، وهو القائل: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [يوسف: 40]

• وهو القائل: (أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) [يوسف: 39]

هذا الكلام قاله يوسف عليه السلام في غياهب السجن، وأثبت أن الحاكمية لله وحده. وهذا القول الذي قاله ارتضاه الله فأنزله وحياً في آخر رسالاته إلى البشرية إلى قيام الساعة.

هل يُعقل أن يخرج نبي الله من السجن ثم يقول: "الحكم للطاغوت"؟!

• هل يمكن أن ينقض أصل دينه ويخالف ما دعا إليه؟! هذا لا يستقيم أبداً.

• ادّعواؤهم أنه حكم بحكم الملك لا يستند إلى أي دليل من كتاب الله.

ثم نقول:

كيف يكون ذلك والله يقول:

(وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) [النحل: 36]

وهذه رسالة جميع الأنبياء قاطبة، قائمة على ركنين:

1. الدعوة إلى عبادة الله وحده.

2. الدعوة إلى اجتناب الطاغوت.

إذاً، من يدعو الناس إلى اجتناب الطواغيت، بالضرورة يكون ملتزماً بهذا الأمر، لأنه لا

يُمكن لنبي أن يدعو الناس لاجتناب الطاغوت، ثم يصبح هو جزءاً من حكومة الطاغوت!

هل يُعقل أن يكون نبي ثم يُخالف دعوته باجتناب الطاغوت؟!

• معاذ الله أن يكون الأمر كذلك!

• من زعم ذلك فقد نفى عنه العصمة، واتّهمه بنقض أصل دينه والوقوع في الكفر!

• وعليه، فإن قائل هذا القول كافر، لأنه وقع في تنقّص نبيٍّ من أنبياء الله.

الفرق بين يوسف عليه السلام وهؤلاء البرلمانيين الديمقراطيين:

• هل يوسف عليه السلام وقع فيما وقع فيه هؤلاء الكفرة من القسم على الدستور،

وتعظيمه، واحترامه، وعدم مخالفته؟! حاشاه وكلا!

- هل أقرّ يوسف عليه السلام حكمًا مخالفًا لحكم الله كما يفعل هؤلاء الزنادقة الضالّال؟!
○ بالطبع لا.

الخلاصة: هذه شبهة باطلة من أساسها، ولا تصحّ بأي حال، والله المستعان.

سُئِلَ الالباني: إشكال لبعض الإخوة في عدم جواز دخول البرلمانات ويوسف عليه السلام كان تحت حكم كافر؟
جواب الالباني: (في الأمس القريب كنا نتكلم حول الإنتخابات و أنها ليست شرعية و تورط بعض الجماعات الإسلامية في الدخول في البرلمانات القائمة على الحكم بغير ما أنزل الله فأحد الجالسين بيطرح إشكال يشبه إشكالك فيقول هذا يوسف عليه السلام قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم فإذا هو كان حاكما تحت سلطة حاكم وثني و هو العزيز فلماذا لا يجوز أن يدخل المسلمون البرلمانات هذه؟ فأنا كان جوابي من ناحيتين أو أكثر الناحية الأولى أن يوسف عليه السلام لم يدخل و لم يصل إلى ذاك المقام السامي بطريقة انتخابات غير مشروعة و إنما الله عز و جل بحكمته البالغة ابتلاه بامرأة العزيز... من آثار ذلك أن أُلقي في السجن و كان من تفاصيل مكثه في السجن قصته مع الرجلين أخيرا أحدهما قتل و الآخر صار ساقيا للملك و كما تعلمون رأى الملك تلك الرؤية: (إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف) إلى آخره (...قال الذي نجى منهما و اذكر بعد أمة أنا أنبأكم فأرسلون يوسف أيها الصديق أفنتا في سبع بقرات سمان) إلى آخره نقل الفتوى هذه إلى الملك أعجبه و قال:
(ائتوني به أستخلصه لنفسي قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم) فيوسف عليه السلام ما سلك طريقا ليصل إلى هدف و إلى مكان رفيع و لا خطر في باله هذا الشيء و إنما ربنا عز و جل قدر عليه هذه الحوادث المتعددة الأشكال حتى اصطفاه الملك بنفسه و جعله وزيرا على دولته فأخذ يحكم بشريعته بوحى ربه و ليس بشريعة الكافر هذا من جهة أما نحن اليوم فنطرق أبوابا شركية أبوابا وثنية كفرية حاش ليوسف عليه السلام أن تخطر في باله أن يطرقها فضلا عن أن يطرقها عمليا فالانتخابات كما تعلمون تتناسب مع النظم الكافرة التي ليس فيها مؤمن و كافر ناس كلهم سواء عندهم... و في النتيجة ما ينتخب إلا شرار الخلق عادة نحن هذا لا يناسبنا أن نسلك هذا الطريق الكافر و نحتج على ذلك بمثل قصة يوسف عليه السلام ؟ و شتان ما بينها و بين واقع حياتنا الانتخابية

الشبهة: النجاشي وحكمه بغير ما أنزل الله

• مقدمة الشبهة:

يستدل بعض المنتسبين إلى التيارات الديمقراطية والبرلمانية بقصة النجاشي، ويقولون:

"إن النجاشي اعتنق الإسلام في حياة النبي ﷺ، ومع ذلك بقي يحكم الحبشة كما كان قبل إسلامه، أي بأحكام النصارى أو تقاليد قومه، ولم يُطالبه النبي ﷺ بتغيير ذلك، بل أقره وصلى عليه صلاة الغائب عند موته. فإذا يجوز اليوم للمسلم أن يدخل البرلمانات ويحكم بغير شرع الله كما فعل النجاشي حسب زعمهم."

فما حقيقة هذا الاستدلال؟ وهل هو صحيح؟ وهل كان النجاشي يحكم بغير ما أنزل الله عن علم؟ ومتى دخل الإسلام؟ وهل بلغه كل التشريع؟ هذه الأسئلة نجيب عليها فيما يأتي، أقول مستعينين بالله.

أولاً: متى أسلم النجاشي؟

- النجاشي هو "أصحمة بن أبجر"، ملك الحبشة.
- قيل إنه أسلم في السنة السادسة من الهجرة، تقريباً بعد مناظرة جعفر بن أبي طالب مع عمرو بن العاص (قبل إسلامه) عند النجاشي، وهي المناظرة التي ذكرها ابن كثير في البداية والنهاية (ج-4، ص180-185)
- وقيل: إن إسلامه كان بعد أن أرسل إليه النبي ﷺ عمرو بن أمية الضمري برسالة يدعوها فيها إلى الإسلام.
- لكن الأصح أن إسلامه كان قبل وصول الرسالة، لأن النجاشي ذكر في ردّه على رسالة النبي ﷺ أنه أسلم على يد جعفر بن أبي طالب، ابن عمّ رسول الله ﷺ.
- ورد ذلك في "أسد الغابة لابن الأثير 62/1" وغيره أن النجاشي أجاب النبي ﷺ في رسالة جاء فيها:

"بسم الله الرحمن الرحيم سلام عليك يا نبي الله ورحمته وبركاته الذي لا إله إلا هو الذي هداني إلى الإسلام) . . . (ولقد عرفنا ما بعثت به إلينا ولقد قربنا ابن عمك وأصحابه وأشهد أنك رسول الله صادقاً مصدوقاً وقد بايعتك وبايعت ابن عمك وأسلمت على يديه لله رب العالمين)

- واما وفاته يقول ابن كثير في [البداية والنهاية 523/4] **"والظاهر أن موت النجاشي كان قبل الفتح «مكة» بكثير"** ومعلوم أن مكة قد فُتحت في السنة الثامنة من الهجرة، وبما أن النجاشي توفي قبل هذا الحدث، وكان إسلامه في السنة السادسة، فإن فترة إسلامه كانت ما بين السنة السادسة والثامنة من الهجرة. وهو من الذين لم يروا النبي ﷺ، ولذلك يُعدّ من التابعين.

ثانيًا: هل حكم النجاشي بغير ما أنزل الله وهو عالم بالتشريعات؟ وهل بلغ النجاشي شرع الله كاملاً؟

الجواب: لا، لم يحكم عن علم، ولم يكن التشريع كاملاً قد وصل إليه. النجاشي عمل بما علمه من الإسلام، فأمن بالله، وبنبوة محمد ﷺ، وترك عقيدة النصارى التي تقول إن عيسى ابن الله، وآمن بأنه عبد الله ورسوله. لكن:

- لم تبلغه تفاصيل الشريعة في باب الحكم والقضاء وغيره. والمسألة ليست مقتصرة على النجاشي، بل الصحابة الذين هاجروا إلى تلك الديار كان حالهم كحال النجاشي، فذهبوا من مكة بما علموه من الإسلام، وذهبوا إلى الحبشة كان في السنة الخامسة من البعثة وبقوا إلى السنة السابعة من الهجرة، ورجعوا إلى المدينة في عام غزوة خيبر من الحبشة، إذا ما يقرب من 13 سنة هم في الحبشة طوال هذه الفترة لا يعرفون عن التشريعات التي نزلت في فترة المدينة، بل كانوا على ما أخذوه من دين الله في العهد المكي.

- النجاشي عاش في بلدٍ بعيد عن المدينة، والطرق بين الحبشة والمدينة كانت مقطوعة، فكان معذورًا بجهله لكثير من التشريعات. وكما هو معلوم أن الشرائع لا تلزم إلا بعد العلم.

- كذلك عند وفاة النجاشي صلى النبي ﷺ عليه، لعلمه أن النجاشي ومن معه من المسلمين ليس عندهم في الصلاة على الميت أثر.
- ذكر ابن العربي المالكي:

"والذي عندي في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، أنه علم أن النجاشي، ومن آمن معه، ليس عندهم من سنة الصلاة على الميت أثر، فعلم أنهم سيدفنونه بغير صلاة فبادر إلى الصلاة عليه" [القبس في شرح موطأ مالك» ص 446]

وعلق ابن كثير على قول ابن العربي بقوله: **"وهذا جواب جيد."**

ورد في الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال يوم موت النجاشي: **"مات اليوم رجلٌ صالح، فقوموا فصلّوا على أخيكم أصحمة."** (متفق عليه)

فائدة: من لم تبلغه الشريعة لا يُكفر بما جهل، ومن موانع التكفير أن من اعتنق الإسلام، وكان يعيش في بادية بعيدة أو في منطقة نائية مقطوعة عن المسلمين يعذر لأن لا تلزم العمل بالشرائع إلا بعد بلوغ الرسالة وهذا أصل متين في الإسلام، عليه اتفاق أهل العلم.

قال ابن تيمية: "وأصل هذا كله أن الشرائع هل تلزم من لم يعلمها أم لا تلزم أحدا إلا بعد العلم؟). . . (الأصل الذي عليه السلف والجمهور: أن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها فالوجوب مشروط بالقدرة والعقوبة لا تكون إلا على ترك مأمور أو فعل محظور بعد قيام الحجة." [مجموع الفتاوى 228/19]

قال ابن حزم: "من لم يبلغه الباب من واجبات الدين فإنه معذور لا ملامة عليه وقد كان جعفر بن أبي طالب وأصحابه رضي الله عنهم بأرض الحبشة ورَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والقرآن ينزل والشرائع تشرع فلا يبلغ إلى جعفر وأصحابه أصلا لإنقطاع الطريق جملة من المدينة إلى أرض الحبشة وبقوله كذلك ست سنين فما ضرهم ذلك في دينهم شيئا إذ عملوا بالمحرم وتركوا المفروض" [الفصل في الملل والأهواء والنحل 50/4]

قال ابن حزم: "ولا خلاف في أن امراً لو أسلم ولم يعلم شرائع الإسلام فاعتقد أن الخمر - حلال، وأن ليس على الإنسان صلاة، وهو لم يبلغه حكم الله تعالى لم يكن كافراً بلا خلاف يعتد به، حتى إذا قامت عليه الحجة فتمادى حينئذ بإجماع الأمة فهو كافر." [المحلى بالآثار 135/12]

• وذكر ابن تيمية وابن القيم أنه كتم إيمانه خوفاً من قومه، كما فعل مؤمن آل فرعون.

قال ابن تيمية: "وكذلك الكفار: من بلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم في دار الكفر وعلم أنه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل عليه؛ واتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره ولم تمكنه الهجرة إلى دار الإسلام ولا التزام جميع شرائع الإسلام؛ لكونه ممنوعاً من الهجرة وممنوعاً من إظهار دينه وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الإسلام: فهذا مؤمن من أهل الجنة. كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون وكما كانت امرأة فرعون" [مجموع الفتاوى 217/19]

يُفهم من ذلك أن النجاشي - رحمه الله - لا يُكفر، رغم أنه لم يحكم بجميع شرع الله، والسبب في ذلك أنه عمل بما بلغه من أحكام الدين، وكانت الأخبار منقطعة بينه وبين النبي ﷺ والمسلمين، فلم تصل إليه كثير من التشريعات.

أما من يجيز اليوم الدخول في الانتخابات أو المشاركة في البرلمانات تحت أنظمة طاغوتية، فلا يُعذر، لأن حُجّة الله قائمة عليه، وقد بلغه كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وفيهما الشرائع والتشريعات كاملة مبيّنة، لا عذر لأحد في جهلها في زمان انتشار العلم وتوفير وسائل الوصول إليه.

قال الله تعالى: (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ) [الأنعام: 19]

ثالثاً: هل النجاشي عذر لمن يحكم بالقوانين الوضعية اليوم؟

الجواب: لا. وشتان ما بين النجاشي وهؤلاء.

الفوارق الجوهرية:

1. النجاشي دخل في الإسلام وترك دينه السابق، أما من يستدلون به فقد خرجوا من الإسلام ودخلوا في دساتير الطواغيت.
2. النجاشي لم يبلغه الشرع كاملاً، أما هؤلاء فقد بلغهم دين الله بشموليته، بل منهم يعلمون أحكام الله بالتفصيل، بل إنَّ منهم من يُدرّسها!
3. النجاشي كتم إيمانه لأنه مُكره، يخاف القتل إذا صرح بدينه، أما هؤلاء فيختارون المشاركة في الانتخابات التشريعية والدخول في البرلمانات باختيارهم دون إكراه.

الخلاصة:

- النجاشي كان مؤمناً موحداً، لم يكن يحكم عن عمد بغير ما أنزل الله، بل لم تبلغه تفاصيل الشريعة، وكان معذوراً.
- استدلال من يشارك في البرلمانات والأنظمة الطاغوتية بقصة النجاشي هو قياس باطل، لأنهم في الحقيقة قد تركوا الإسلام عن علم واختيار، لا بسبب عدم بلوغ الرسالة أو الإكراه.
- فلا يصح أن يُقاس من كتم إيمانه لعذر، وعمل بما عَلم، على من فعل الكفر اختياراً، وترك ما بغله وعَلم من دين الله.

الشبهة: دعاء الصحابة للنجاشي (وهو كافر) بالنصر على عدوه

يقولون إن الصحابة الذين كانوا في الحبشة دعوا بالنصر للنجاشي ضد عدوه، وكان النجاشي – بحسب زعمهم – كافرًا آنذاك. وبناءً عليه قالوا: يجوز أن نشارك في الانتخابات وننتخب كافرًا أخف ضررًا علينا من غيره! ولا أدري حقًا: أين وجه الشبه أو الترابط بين الحالتين؟! وهذه الشبهة، كغيرها، باطلة من كل وجه، ويستدل بها من يقول بجواز المشاركة في الانتخابات.

لكن لا بأس، لنقرأ القصة كاملة وننظر أين وجه الدلالة.

قال ابن كثير "قالت [أم سلمة]: فأقمنا مع خير جارٍ في خير دار، فلم ينشَبْ أنْ خرجَ عليه رجلٌ من الحبشة يَنازِعُه في مُلكه، فوالله ما علمنا حُزنًا حُزنًا قطُّ هو أشدَّ منه، فرَقًا من أن يظهر ذلك الملكُ عليه، فيأتي ملكٌ لا يعرفُ من حقِّنا ما كان يعرفه، فجعلنا ندعو الله ونستنصره للنجاشي فخرج إليه سائرًا، فقال أصحابُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم [بعضهم لبعض]: مَنْ رجلٌ يخرجُ فيحضر الواقعة حتى ينظرَ على مَنْ تكون؟ وقال الزُّبير -وكان من أحدثهم سنًا-: أنا. فنَفَخُوا له قِرْبَةً فجعلها في صدره، فجعل يسبِّحُ عليها في النَّيلِ حتى خرج من شِقِّه الآخر إلى حيث التقى الناس، فحضر الواقعة، فهزم الله ذلك الملك وقتله، وظهر النجاشيُّ عليه. فجاءنا الزُّبير، فجعل يُليحُ لنا بردائه ويقول: ألا فأبشروا، فقد أظهر الله النجاشيَّ. قلت: فوالله ما علمنا أننا فرحنا بشيء قط فرحنا بظهور النجاشي ثم أقمنا عنده حتى خرج من خرج منا راجعًا إلى مكة، وأقام من أقام" [البداية والنهاية 293/3]

وكعادة القوم، تركوا الأدلة القطعية الواضحة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على كفر من يشرِّع من دون الله، وتمسكوا بواقعة متشابهة من السيرة تفتقر لأدنى دليل على أن النجاشي كان كافرًا حين دَعَوْا له بالنصر! فضلًا عن أن الأثر لا يدل أبدًا على جواز صرف عبادة لغير الله "كالحكم".

قال تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ...) [آل عمران: 7]

فالأصل أن يُحمل المتشابه على المحكم، لا العكس، فكيف ونحن في هذه المسألة لدينا من الأدلة القطعية الكثير؟

قال ابن القيم: **"طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث؛ كالشافعي، والإمام أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، والبخاري، وإسحاق... أنهم يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يُفسر لهم المتشابه ويبيّنه لهم، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، ويُصدّق بعضها بعضاً، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره"** [إعلام الموقعين 2/209]

ومع هذا نقول: أين في هذه القصة ما يدل على أن النجاشي كان كافراً حين دعوا له بالنصر؟!

(قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [البقرة: 111]

عليكم أن تأتوا بدليل قطعي يثبت أن النجاشي لم يكن مسلماً حينها. لكن على خلاف هذا، فالثابت أن النجاشي أسلم بعد هجرة الصحابة إلى الحبشة بوقت قصير، كما ذكرت سابقاً في مطلع الرد على الشبهة السابقة. فقد أسلم النجاشي قبل أن تصله رسالة رسول الله ﷺ التي بلغته في السنة السادسة من البعثة، بينما كانت هجرة الصحابة إلى الحبشة في شهر رجب من السنة الخامسة للبعثة، ما يعني أن إسلامه كان بعد هجرتهم بعدة أشهر. وعلى الأرجح بعد المناظرة التي جرت بين جعفر بن أبي طالب وعمرو بن العاص. الدليل:

الاثر: عن ابن مسعود رضي الله عنه: **"... قال عمرو بن العاص: فإنهم يخالفونك في عيسى ابن مريم! قال: ما تقولون في عيسى ابن مريم وأمه؟ قالوا: نقول كما قال الله عز وجل، هو كلمة الله وروحه، ألقاها إلى العذراء البتول التي لم يمسه بشر، ولم يفرضها ولد. قال: فرفع عودا من الأرض، ثم قال: يا معشر الحبشة والقسيسين والرهبان، والله ما يزيدون على الذي نقول فيه ما يسوى هذا، مرحباً بكم وبمن جئتم من عنده، أشهد أنه رسول الله، فإنه الذي نجد في الإنجيل، وإنه الرسول الذي بشر به عيسى ابن مريم، انزلوا حيث شئتم، والله لولا ما أنا فيه من الملك لأتيته حتى أكون أنا أحمل نعليه، وأوضؤه."** [مسند أحمد 4/245]

وبناءً على هذا، فمن المرجح جدًا أن النجاشي كان مسلمًا حين دعوا له بالنصر، والله أعلم.

ولو تنزلنا وقلنا إنه لم يكن مسلمًا حينها، فإننا لا نجد في القصة ما يدل على صرف عبادة لغير الله. ثم دعاؤهم له بالنصر لا يُعد عبادة موجهة إليه، بل دعاء لله، وهو لا يُشبه بحال من يصرف عبادة (كالحكم وخاصة التشريع) لغير الله كالمُبيحين للانتخابات.

بل حتى لو تمنى المسلمون وفرحوا بانتصار فئة من الكفار على أخرى أشدّ عداوة، فلا يُعد ذلك شركًا ولا موالاة محرّمة، ومثال ذلك فرح الصحابة بانتصار الروم على الفُرس.

جاء في مسند الإمام أحمد "عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: {الْمُغْلِبَتِ الرُّومُ} قَالَ: غُلِبَتْ وَغَلَبَتْ، قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَحِبُّونَ أَنْ تَظْهَرَ فَارِسٌ عَلَى الرُّومِ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ أَوْثَانٍ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَحِبُّونَ أَنْ تَظْهَرَ الرُّومُ عَلَى فَارِسٍ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ ثُمَّ ظَهَرَتِ الرُّومُ بَعْدَ، قَالَ: فَذَلِكَ قَوْلُهُ: {الْمُغْلِبَتِ الرُّومِ} إِلَى قَوْلِهِ: {وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ} [الروم: 4] قَالَ: يَفْرَحُونَ {بِنَصْرِ اللَّهِ}" [مسند أحمد 296/4]

الخلاصة:

إن سائر شبه القوم على هذا النمط من الضعف والركاكة. فما يسمونه "أدلة" لا ترقى حتى إلى هذا الاسم؛ كلها مبنية على قياسات عقلية فاسدة لا تستند إلى أي نص قطعي الثبوت والدلالة يبيح ما يزعمون من جواز صرف عبادة – كالتشريع – لغير الله.

أما الأدلة القطعية على كفر من يُشرك بالله في حكمه وتشريعه، فهي أكثر من أن تُحصى. والله المستعان.

- نصيحة:

وفي آخر المطاف، لا يسعني إلا أن أنصح نفسي وإخواني وأخواتي المسلمين بتقوى الله، والله الله في دينكم! إياكم أن تخسروا آخرتكم من أجل دنياكم.

وإن كان أحدكم لم يتيقن بعد من كفر الانتخابات الديمقراطية (التشريعية)، وكفر الناخبين والمرشحين، رغم قراءته لكل هذه الأدلة، والتبس عليه الأمر بسبب شبهة عارضة، أو قول عارض من أحد المشايخ، فالأولى به أن يأخذ بالأحوط في مثل هذه المسائل، وهو الترك. ولا تُجازف بدينك، فإن المسألة عظيمة: إيمان وكفر، جنة ونار.

وأذكركم بما نُقل عن رسول الله ﷺ أنه قال: **"دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"**.

[أخرجه الترمذي (2518)، وأحمد (1723)]

وَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

"إن الحلال بَيِّن، وإن الحرام بَيِّن، وبينهما أمورٌ مشتبّهات، لا يعلمهن كثيرٌ من الناس، فمن اتقى الشبّهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبّهات وقع في الحرام" (متفق عليه)

وكذلك هناك دليل آخر من رسول الله ﷺ عندما تعارض الأمر في حلّ أو حرمة الصيد، حيث قُدّم الترك من باب الاحتياط.

عن عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي وَأُسَمِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ وَسَمَّيْتَ، فَأَخَذَ فَقَتَلَ فَأَكَلَ، فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، قُلْتُ: إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي أَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ، لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ، فَقَالَ: لَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ...) (أخرجه البخاري)

وفي رواية: (وإن أدركته قد قَتَلَ ولم يأكل منه فكله، وإن وجدت مع كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وقد قَتَلَ، فلا تأكل؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ) (متفق عليه)

وجه الدلالة: أنه لما شكّ في تحقق الشرط المبيح، بقي الصيد على الأصل في التحريم، ووجب عليه الترك. **وأقول:** فمن باب أولى ترك ما هو أعظم، وبالأخص في مثل مسائل الشرك والتوحيد، فإذا عَرَضَ فيها شك: هل هو كفر أم لا؟ فالأحوط هو الترك.

وقولي هذا إن كان لا يزال لديك شك -أخي القارئ، وأختي القارئة-، ولكن أسأل الله بعد كل هذا البيان أن لا يبقى لديكم شك، بإذن الله.

وأخيرًا، إياكم إخواني، أن تقلّدوا أحدًا من الشيوخ أو العلماء في دينكم تقليدًا أعمى، بل دوروا مع الدليل حيث دار.

كما جاء عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعًا: **"ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك، غير النبي ﷺ"** [المعجم الكبير للطبراني 339/11]

قال ابن تيمية: قال مالك: **"إنما أنا بشر، أصيب وأخطئ، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة"**.

وقال أبو حنيفة: **"هذا رأيي، فمن جاءنا برأي أحسن منه قبلناه"**.
وقال الشافعي: **"إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط"**، وقال أيضًا: **"إذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فإني أقول بها"**.

وقال الإمام أحمد: **"لا تقلّد دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا"**
[الفتاوى الكبرى لابن تيمية 339/6]

وقال الإمام أحمد: **"لا تقلّدني، ولا تقلّد مالكًا، ولا الثوري، ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا"**، وقال: **"من قلّة فقه الرجل أن يقلّد دينه الرجال"**
[إعلام الموقعين عن رب العالمين 469/3]

هذا، والله أعلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين